

النشرة الإقتصادية

نشرة ربع سنوية

العدد الأول (مارس ٢٠١٢)

نعمل معاً لغد أفضل



تشير الايجابيات العديدة التي ظهرت في احدث المؤشرات الاقتصادية إلى تطور كفاءة أداء القطاعات الإنتاجية المختلفة، بما في ذلك القطاع الخاص الذي يعد شريكاً أساسياً في عملية البناء والتحديث التي تشهدها مناطق المملكة ومدنها المختلفة.

أظهرت المؤشرات الاقتصادية الحديثة على كافة الأصعدة نجاح الخطوات التي تتبناها الحكومة السعودية لتحقيق التنويع الاقتصادي، بما يكفل استدامة التنمية الاقتصادية على المدى الطويل وتقليل المخاطر المرتبطة بالاعتماد على سلعة واحدة كمصدر للدخل.

تتسم جميع البرامج الاقتصادية التي تقوم بها المملكة تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله تعالى - بنظرتها الثاقبة والمستقبلية لواقع الاقتصاد السعودي لإرساء القواعد الأساسية لاستمرار النهضة الاقتصادية الناجحة للمملكة، والتي ساعدت في تجنب مخاطر الأزمات المالية العالمية.

كما أن المؤشرات الاقتصادية المرضية للمملكة ستكون عاملاً جاذباً هاماً لرجال الأعمال السعوديين الذين استثمروا أموالهم في العديد من الأسواق الخارجية، فارتفع الناتج المحلي الإجمالي وانخفض المستوى العام للأسعار من أبرز المحفزات الإيجابية خلال هذه الفترة.

وبصفة عامة تتمتع المملكة العربية السعودية باقتصاد قوى ومتنامي جعل مؤشراتها الاقتصادية كثيرة ومتعددة يصعب رصدها ومتابعتها، لذا قام مركز المعلومات بغرفة الشرقية برصد أهم هذه المؤشرات - والتي تهم قطاع الأعمال - في صورة نشرة ربع سنوية تصدر بصفة دورية.



غرفة الشرقية
ASHARQIA CHAMBER

في هذا العدد:

- ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي
- تطورات المؤشرات النقدية
- مؤشرات أداء سوق الأسهم
- تحركات الأرقام القياسية
- مؤشرات التجارة الخارجية
- أبرز الأنظمة والقرارات الاقتصادية

تجدنا على:



www.chamber.org.sa

للتواصل معنا:

ص.ب ٧١٩ الدمام ٣١٤٢١
المملكة العربية السعودية
هاتف: ٨٠٧٨٨٨ ٩٦٦٣ +
فاكس: ٨٠٧٠٦٠٧ ٩٦٦٣ +
البريد الإلكتروني:

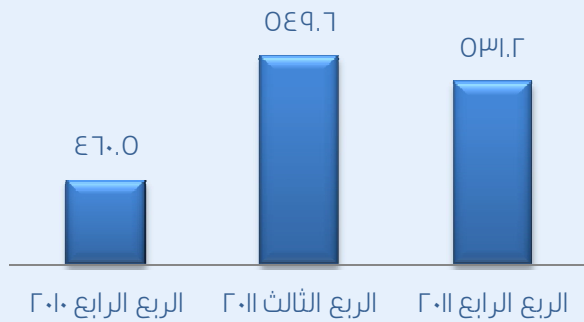
info@chamber.org.sa



الناتج المحلي الاجمالي :

اتجهت مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي إلى الارتفاع خلال عام ٢٠١١م على مستوى الأنشطة الاقتصادية والقطاعات التنظيمية بالأسعار الجارية وأيضاً بالأسعار الثابتة (١٩٩٩=١٠٠)، وفقاً لآخر بيانات منشوره فقد أشارت التقديرات الأولية إلى أن الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١١م قد شهد ارتفاعاً في قيمته بالأسعار الجارية مقارنة بما كان عليه في العام السابق حيث ارتفعت قيمته إلى ٢١٦٣,٠٩٤ مليار ريال ونسبة ارتفاع ٢٧,٩٦٪ مقارنة بقيمته في عام ٢٠١٠م البالغة ١٦٩٠,٤٧ مليار ريال، أما بالأسعار الثابتة فقد بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي نحو ٩٣٥,١١٩ مليار ريال فيما بلغت في عام ٢٠١٠م نحو ٨٧٥,٧٨٧ مليار ريال محققة بذلك نمواً بلغ نسبته ٦,٨ مقارنة بما كان عليه في العام السابق.

الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات
التنظيمية بالأسعار الجارية
(مليار ريال)



وفيما يخص دور القطاع الخاص فقد حقق الناتج المحلي الإجمالي له ارتفاعاً في قيمته بالأسعار الجارية خلال عام ٢٠١١م حيث بلغت قيمته في الربع الرابع حوالي ١٣٩,٧ مليار ريال بزيادة في معدل التغير بلغت ١٥,٢٧٪ مقارنة مع قيمته في نفس الفترة من العام السابق التي بلغت حوالي ١٢١,٢ مليار ريال.

بلغت المساهمة النسبية للقطاع الخاص في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حوالي ٢٦,٣٪ في الربع الرابع من عام ٢٠١١م مرتفعة بذلك عن الربع الثالث السابق عليه حيث حققت نحو ٢٥٪. وقد شهد نشاط الصناعات التحويلية (عدا تكرير الزيت) الارتفاع الأكبر بين قيم الناتج المحلي الإجمالي لأنشطة القطاع الخاص حيث بلغت نسبة ارتفاع ناتجه المحلي حوالي ٢٦,٥٪ في خلال الربع الرابع من عام ٢٠١١م.

الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات التنظيمية
بالأسعار الجارية (مليار ريال)

القطاع	الربع الرابع ٢٠١٠	الربع الثالث ٢٠١١	الربع الرابع ٢٠١١	التغير السنوي
القطاع النفطي	٢٤٨,٤٤	٣٢٥,٠٧٦	٢٩٢,١٧٦	↑
القطاع غير النفطي	٢٠٧,٣١٠	٢٢٠,١١٤	٢٣٥,٣٧	↑
القطاع الخاص	١٢١,١٧٠	١٣٨,٥٩	١٣٩,٦٧	↑
القطاع الحكومي	٨٦,١٤٠	٨١,٥٣٠	٩٥,٦٩٦	↑
المجموع	٤٥٥,٧٥	٥٤٥,١٩١	٥٢٧,٥٥	↑
رسوم الاستيراد	٤,٧٥١	٤,٤٤٩	٣,٦٧١	↓
الناتج المحلي الإجمالي	٤٦٠,٤٩٨	٥٤٩,٦٤	٥٣١,٢١	↑

ملحوظة : بيانات ٢٠١١ بيانات أولية
المصدر : مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات

تظهر البيانات الأولية لمصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات ارتفاعاً في قيمة الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الرابع من عام ٢٠١١م مقارنة بنفس الفترة من العام السابق حيث بلغت قيمته ٥٣١,٢ مليار ريال مقابل ٤٦٠,٥ مليار ريال، بمعدل تغيير إيجابي يقدر بنحو ١٥,٤٪ في حين انخفض مقارنة بالربع السابق عليه بنحو ٣,٤٪ حيث بلغت قيمته في الربع الثالث لعام ٢٠١١م نحو ٥٤٩,٦ مليار ريال.

تطورات المؤشرات النقدية :

- تستهدف السياسة النقدية للمملكة تحقيق الإستقرار المالي واستقرار الأسعار، وذلك من خلال متابعة التطورات الإقتصادية المحلية والإقليمية والعالمية بهدف تلبية الطلب المحلي على الإئتمان لضمان إستمرار المصارف في أداء دورها التمويلي.
- بلغ المتوسط اليومي لعمليات اتفاقية إعادة الشراء ١٦٥ مليون ريال خلال الربع الرابع من عام ٢٠١١ وبلغ متوسط اتفاقية إعادة الشراء المعاكس اليومي للفترة نفسها ٦٦,٣ مليون ريال.

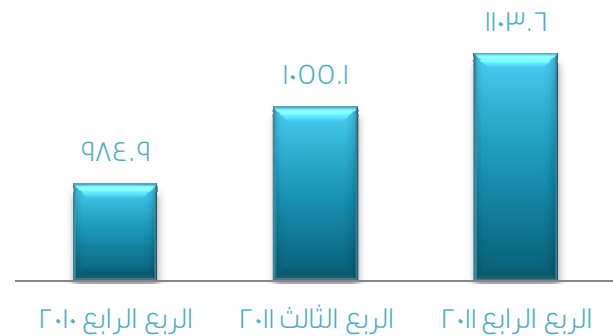
أسعار صرف أهم العملات الأجنبية مقابل الريال السعودي

القطاع	الربع الرابع ٢٠١٠	الربع الثالث ٢٠١١	الربع الرابع ٢٠١١	التغير السنوي
الجنية الإسترليني	٥.٧٨٨	٥.٨٤٨	٥.٧٩٨	↑
اليورو	٤.٩٨٠	٥.٠٦٤	٤.٨٥٢	↓
الفرنك السويسري	٣.٩٩١	٤.١٦٠	٣.٩٨٦	↓
الدولار الأسترالي	٣.٨١٤	٦.٦٦٨	٣.٨٠٩	↓
الدولار الكندي	٤.٧٤٧	٣.٦١٠	٣.٦٨٥	↓
الدولار الأمريكي	٣.٧٥٠	٣.٧٥٠	٣.٧٥٠	—

المصدر : صندوق النقد الدولي

المياه والكهرباء والخدمات الصحية بنسبة ٢٢٪ أما للقطاع الحكومي وشبه الحكومي فبلغت النسبة ٣,١٪ والقطاعات الأخرى بنسبة ٢,٢٪، وقطاع التمويل بنسبة ٥٦,٢٪ بينما إنخفض الإئتمان المصرفي الممنوح خلال الربع الرابع لعام ٢٠١١ لقطاع التجارة بنسبة ٨,٤٪ ولقطاع الخدمات بنسبة ١,٢٪ وقطاع النقل والاتصالات بنسبة ١٣,٦٪ وقطاع الزراعة وصيد الأسماك بنسبة ١٢٪.

إجمالي الودائع المصرفية (مليار ريال)



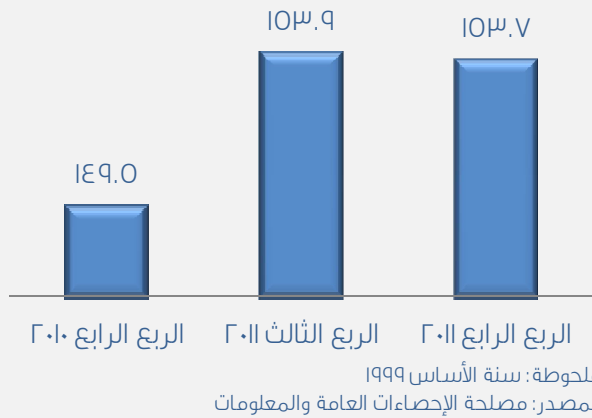
سجل إجمالي الودائع المصرفية خلال الربع الرابع من عام ٢٠١١م ارتفاعاً قدره ٤٨,٥ مليار ريال بنسبة ٤,٦٪ ليبلغ نحو ١١٠٣,٦ مليار ريال مقارنة بارتفاع مقداره ٠,٩٧ مليار ريال خلال الربع الثالث بنسبة ٠,١٪، وحقق إرتفاعاً مقداره ١١٨,٨ مليار ريال مقارنة بنفس الربع من العام السابق بنسبة بلغت ١٢,١٪.

أما عن الإئتمان المصرفي فقد إرتفع إجمالي الإئتمان المصرفي الممنوح حسب النشاط الإقتصادي خلال الربع الرابع من عام ٢٠١١م بنسبة ٢,٣٪ ليبلغ حوالى ٨٥٦,٦ مليار ريال مقارنة بارتفاع نسبته ٢,٩٪ خلال الربع الثالث، وارتفع بنسبه ١٠,٥٪ مقارنة بنفس الفترة من العام السابق. وبتحليل الإئتمان المصرفي الممنوح للأنشطة الإقتصادية خلال الربع الرابع من عام ٢٠١١م، يلاحظ إرتفاع الإئتمان المصرفي الممنوح لقطاع البناء والتشييد بنسبة ٢٩,٨٪ وقطاع الصناعة والإنتاج بنسبة ٦,٣٪ وقطاع التعدين والمناجم بنسبة ١٢,٢٪ وقطاع

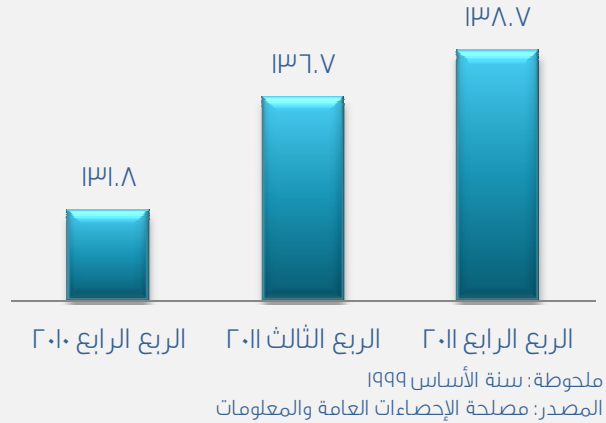
التحركات ربع السنوية للأرقام القياسية:

يعد الرقم القياسي العام لتكاليف المعيشة للسكان أكثر المؤشرات استخداماً في قياس التضخم في المملكة حيث يعكس التغير في أسعار السلع والخدمات للمستهلكين ويرصد المؤشر ٤٠٦ سلعة وخدمة تجمع شهرياً من ست عشرة مدينة بالمملكة وتنشر نتائجها مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات وكذلك يرصد مؤشر الرقم القياسي العام لأسعار الجملة سلة تحتوي ١٦٠ سلعة تباع في أسواق الجملة (الأولية) في المملكة.

الأرقام القياسية لأسعار الجملة



الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة لجميع السكان



انخفض الرقم القياسي لأسعار الجملة خلال الربع الرابع من عام ٢٠١١ بنسبة ٠,١٪ مقارنة بالربع الثالث من العام نفسه وجاء ذلك نتيجة انخفاض أربع مجموعات من المجموعات المكونة للرقم القياسي لأسعار الجملة، حيث انخفضت مجموعة السلع الأخرى بنسبة ٠,١٪ ومجموعة المواد الكيماوية والمواد ذات الصلة بنسبة ٢,٠٪ ومجموعة الأصناف المصنعة المتنوعة بنسبة ١٪ ومجموعة من السلع المصنفة حسب المادة بنسبة ٠,٢٪ في حين لم يحدث أي تغيير في مجموعتي المواد الأولية عدا المحروقات والمحروقات المعدنية والمواد ذات الصلة.

بينما سجل الرقم العام لأسعار الجملة ارتفاعاً نسبته ٢,٨٪ مقارنة بالربع المقابل من العام السابق ٢٠١٠ ويرجع ذلك إلى ارتفاع بعض المجموعات، أهمها: مجموعة الأصناف المصنعة المتنوعة بنسبة ٨,٧٪ ومجموعة المواد الكيماوية والمواد ذات الصلة بنسبة ٧,٦٪ ومجموعة الزيوت والدهون والمواد النباتية بنسبة ٧,٣٪ ومجموعة الآلات ومعدات النقل بنسبة ٤,٦٪، بينما تأتى باقي المجموعات بارتفاعات طفيفة وبعضها لم يطرأ عليها تغير ملحوظ.

ارتفع متوسط الرقم القياسي العام لتكاليف المعيشة بنسبة ١,٠٪ في الربع الرابع مقارنة بالربع الثالث من عام ٢٠١١ وجاء ذلك نتيجة ارتفاع بعض مجموعات السلع والخدمات وكان أهمها: التعليم والترويج بنسبة ٣,٤٪ ومجموعة الترميم والإيجار والموقود والتأثيث المنزلي بنسبة ١,٨٪.

وارتفع أيضاً متوسط الرقم القياسي العام لتكاليف المعيشة للربع الرابع لعام ٢٠١١ مقارنة بالربع المقابل من العام السابق ٢٠١٠ بنسبة ٠,٢٪ ويرجع هذا الارتفاع إلى ارتفاع بعض مجموعات السلع والخدمات وكان أهمها: السلع والخدمات الأخرى بنسبة ١٠,٤٪ والترميم والإيجار والوقود بنسبة ٨٪ والأطعمة والمشروبات بنسبة ٣,٨٪.

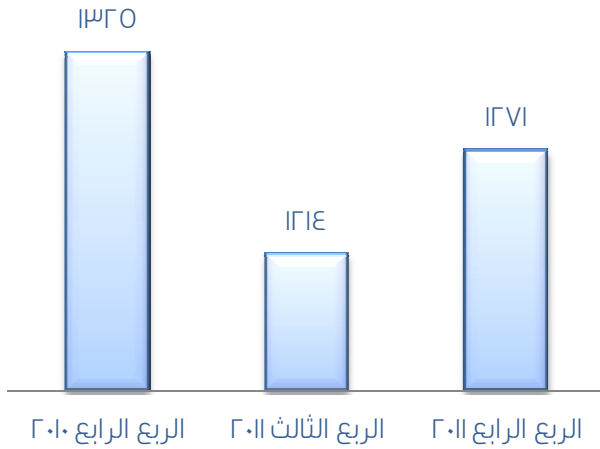
وبلغت الأهمية النسبية لمجموعات الترميم والإيجار والوقود نحو ٣٤٪ من حجم التأثير على الرقم القياسي العام لتكاليف المعيشة وساهمت مجموعة السلع والخدمات الأخرى بنسبة ٣٠٪ وساهمت مجموعة الأطعمة والمشروبات بنسبة ٢١,٧٪، أما بقية المجموعات فساهمت بنسب متساوية أو أقل من ١٪ وجاءت الرعاية الطبية بتأثير طفيف للغاية بنحو ٠,٣٪.

مؤشرات أداء سوق الأسهم

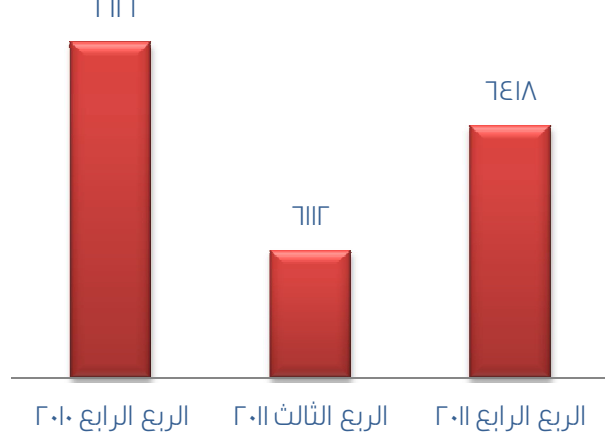
• بتحليل تطورات سوق الأسهم المحلية يتضح أن المؤشر العام لأسعار الأسهم اتجه إلى الارتفاع خلال الربع الرابع من عام ٢٠١١م بنسبة ٥٪ ليبلغ بذلك ٦٤١٨ نقطة مقارنة بالربع الثالث من نفس العام في حين حقق انخفاضا بنسبة ٣,١٪ بالمقارنة بنفس الربع من العام السابق.

• حقق عدد الأسهم المتداولة إرتفاعاً خلال الربع الرابع بنسبة ٦٩,٨٪ مقارنة بالربع الثالث ليبلغ حوالى ١٣,٤ مليار سهم، وكذلك إرتفعت عدد الأسهم المتداولة سنوياً بنسبة ٨٨,٤٪.

• إرتفعت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة في الربع الرابع من عام ٢٠١١م بنسبة ٦٧,١٪ لتبلغ نحو ٣٢٢,٥ مليار ريال، وكذلك حققت إرتفاعاً سنوياً بنسبة ٨٩,١٪.

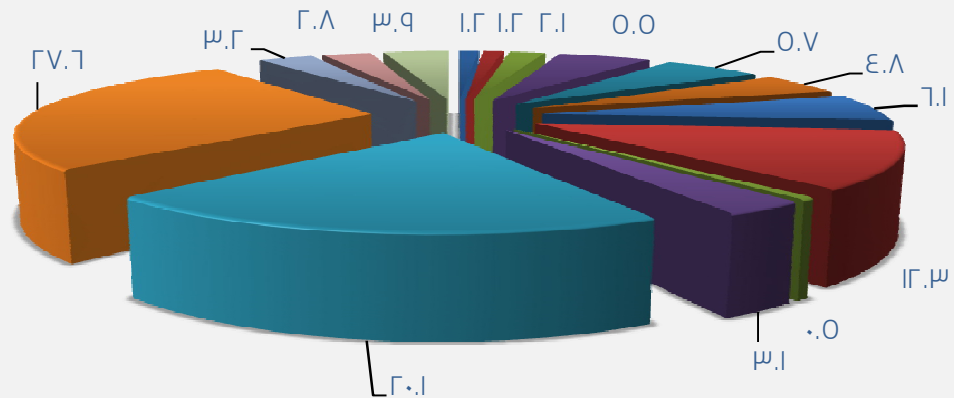
القيمة السوقية للأسهم
(مليار ريال)

المصدر: تداول - هيئة السوق المالية

المؤشر العام لأسعار الأسهم
(نقطة)

نسبة الأسهم المتداولة حسب القطاع (%)

- السياحة والفنادق
- الإعلام والنشر
- النقل
- التطوير العقاري
- التشييد والبناء
- الاستثمار الصناعي
- شركات الاستثمار المتعدد
- الزراعة والصناعات الغذائية
- الطاقة والمرافق الخدمية
- التجزئة
- الصناعات البتروكيمياوية
- التأمين
- الإتصالات وتقنية المعلومات
- الأسمت
- المصارف والخدمات المالية

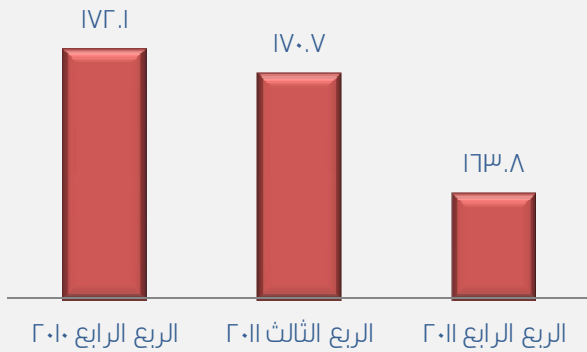


المصدر: تداول - هيئة السوق المالية

مؤشرات التجارة الخارجية

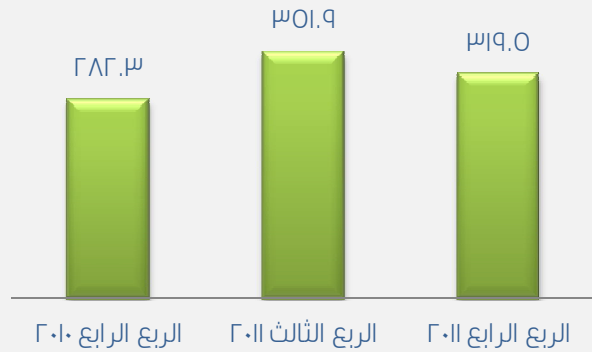
ارتفع معدل التغير السنوي في الربع الرابع من عام ٢٠١١م لقيمة الصادرات السلعية والخدمات السعودية بأكثر من ١٣% حيث بلغ حوالي ١٠٠,٧ مليار ريال بالمقارنة بنفس الفترة من العام السابق حيث بلغ حوالي ١١٠,٢ مليار ريال.

الواردات السلعية والخدمات للمملكة
(مليار ريال)



المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات

الصادرات السلعية والخدمات للمملكة
(مليار ريال)



المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات

انخفضت قيمة الواردات السلعية والخدمات للمملكة خلال الربع الرابع من عام ٢٠١١م بنسبة ٤,٨٦% فبلغت قيمتها ١٦٣,٨ مليار ريال مقارنة بنفس الفترة من العام السابق حيث بلغت قيمتها ١٧٢,١ مليار ريال.

بينما انخفضت قيمة الواردات السلعية والخدمات للمملكة خلال الربع الرابع من عام ٢٠١١م بنسبة ٤% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق حيث بلغت قيمتها ١٧٠,٧ مليار ريال.

استحوذت الواردات السلعية على النصيب الأكبر من إجمالي الواردات بنسبة بلغت حوالي ٦٢% بينما بلغت النسبة للصادرات الخدمية حوالي ٣٨%.

انخفضت قيمة الواردات السلعية في الربع الرابع من عام ٢٠١١م بنسبة ٥,١% لتصل قيمتها إلى ١٠١,٢ مليار ريال بالمقارنة بنفس الفترة من العام السابق حيث بلغت ١٠٦,٦ مليار ريال.

أيضاً انخفضت قيمة الواردات الخدمية في الربع الرابع من عام ٢٠١١م بنسبة ٤,٥% حيث بلغت ٦٢,٦ مليار ريال مقارنة بنفس الفترة من العام السابق حيث بلغت قيمتها ٦٥,٦ مليار ريال.

ارتفعت قيمة الصادرات السلعية والخدمات للمملكة خلال الربع الرابع من عام ٢٠١١م بنسبة ١٣,٢% فبلغت قيمتها ٣١٩,٥ مليار ريال مقارنة بنفس الفترة من العام السابق حيث بلغت قيمتها ٢٨٢,٣ مليار ريال.

بينما انخفضت قيمة الصادرات السلعية والخدمات للمملكة خلال الربع الرابع من عام ٢٠١١م بنسبة ٩,٢% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق حيث بلغت قيمتها ٣٥١,٩ مليار ريال.

استحوذت الصادرات السلعية على النصيب الأكبر من إجمالي صادرات المملكة بنسبة بلغت أكثر من ٩٥% بينما بلغت نسبة الصادرات الخدمية حوالي ٥%.

ارتفعت قيمة الصادرات السلعية في الربع الرابع من عام ٢٠١١م بنسبة ١٣,٤% لتصل قيمتها إلى ٣٠٣,٧ مليار ريال بالمقارنة بنفس الفترة من العام السابق حيث بلغت ٢٦٧,٨ مليار ريال.

أيضاً ارتفعت قيمة الصادرات الخدمية في الربع الرابع من عام ٢٠١١م بنسبة ٩,٨% حيث بلغت ١٥٠,٨ مليار ريال مقارنة بنفس الفترة من العام السابق حيث بلغت قيمتها ١٤,٤ مليار ريال.

أبرز الأنظمة والقرارات المؤثرة على الإقتصاد السعودي الصادرة خلال الربع الرابع من عام ٢٠١١ م:

صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٤/١٢/١٤٣٢هـ الموافق ٣١/١٠/٢٠١١م بالسماح للشركات الخليجية بفتح فروع لها في دول مجلس التعاون الخليجي وتطبيق المساواة التامة في معاملة فروع الشركات الوطنية وفقاً لبعض الشروط.

وتتضمن تلك الشروط ما يلي:

- أن تكون الشركة مسجلة في إحدى دول مجلس التعاون وأن يكون نشاطها ضمن الأنشطة الإقتصادية المسموح لمواطني دول المجلس بممارستها.
- أن تكون الشركة مملوكة بالكامل لمواطني إحدى دول مجلس التعاون.
- أن يكون قد مضى على تسجيل الشركة الراغبة بفتح فروع لها في أي من دول مجلس التعاون فترة زمنية لا تقل عن ثلاث سنوات، ويجوز للدولة تخفيض هذه المدة.
- أن يكون من تفوضه الشركة لإدارة الفرع من مواطني دول المجلس، ويجوز للدولة إسقاط هذا الشرط.
- يجوز للدولة إلغاء السجل (الترخيص) الذي يمنح للشركة في حالة تبين لها وجود شريك أجنبي فلي الشركة الم أو أخلت بأحد الشروط المشار إليها أعلاه.

صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ١٣/٤/١٤٣٢هـ الموافق ٢١/١١/٢٠١١م بالموافقة على تنظيم إعانة البحث عن العمل.

- صدر قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠/١٢/١٤٣٢هـ الموافق ٢١/١١/٢٠١١م بالموافقة على تنظيم إعانة البحث عن العمل، حيث:
- أعلن صندوق الموارد البشرية تفاصيل برنامج حافز الذي يعد تطبيق عملي للأوامر الكريمة التي وجهت بإيجاد الحلول السريعة والفعالة لمساعدة الباحثين عن العمل من خلال صرف إعانة مالية شهرية " كحل مؤقت" للباحثين عن العمل ودعمهم بالتدريب والتأهيل اللازمين للتسهيل من فرص حصولهم على وظائف مناسبة ليتحولوا من باحثين عن عمل إلى قوة عاملة فعالة.
 - يتم التحقق من مطابقة المتقدم لشروط الاستحقاق آلياً - وبدون أي تدخل شخصي - من اثنتا عشرة جهة رسمية وأكثر من خمسين جهة خاصة.
 - يعمل برنامج حافز على انشاء قاعدة بيانات متكاملة عن الأيدي العاملة الوطنية القابلة للتوظيف والتي سيكون لها بالغ الأثر في تسهيل عمليات توظيف الأيدي العاملة الوطنية، علماً بأن وزارة العمل قامت بإطلاق خدمات التوظيف الالكترونية التي تهدف إلى مساعدة منشآت القطاع الخاص الراغبة في رفع معدلات التوظيف.